

مصرفي مصري يتصدى لمهمة إنقاذ الإعلام والدراما

حسن عبدالله

هل ستؤهله خبراته السياسية والاقتصادية لإعادة هيكلة الشركة المتحدة؟



● بعض الخبراء يرى أن اختيار عبدالله لتنفيذ مهمته الجديدة خطوة جيدة، حيث عكف خلال السنوات الماضية على إعادة هيكلة البنك العربي الأفريقي الدولي وفق خطة أعدتها الحكومة.



● علاقات عبدالله تبرز كمزيج بين الاقتصاد والسياسة، حيث شغل رئاسة اللجنة الاقتصادية في الحزب الوطني الحاكم خلال عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك التي كان رئيسها عادة مقربا من نجلة جمال. (الصور من السوشيال ميديا).

من البنوك التي تحتاج في هذه الكيانات لمعدلات ربحية تطمئن لملاحتها المالية. فتحت تلك النقطة الباب لإثارة علامات استفهام كثيرة أمام الشركة المتحدة، لأن تأسس قناة إخبارية السنوات الماضية، لكنها لم تر النور دون إبداء أسباب، ولا أحد يقطع هل التأخر كان لأسباب تمويلية أم لا.

من مقومات نجاح الاكتتابات أن تحقق الشركات أرباحا لنحو ثلاث ميزانيات متتالية، في وقت جاء الحديث عن الأرقام والمؤشرات مقتضبا خلال المؤتمر الصحافي الأول الذي نظمته المتحدة لتدشين حسن عبدالله ورفاقه. وكشف أول اجتماع لمجلس إدارة المتحدة بتشكيلته الجديدة عن شخصية عبدالله المثيرة، حيث جاء بيان الاجتماع مقتضبا وفضفاضا وعبر كلمات تؤكد استمرار الشركة في خطة التطوير والتحديث في كافة قطاعاتها وشركاتها التابعة، خاصة تطوير المحتوى القديم وتعزيز التعاون مع شركات الإنتاج المختلفة، ما يعكس اتجاه الشركة المتحدة الساعية بيهيكلها الجديد إلى محاولة كسر حاجز احتكار الإنتاج الفردي وإتاحة الفرصة أمام الجميع للمنافسة، بعد أن ظلت ساحة الإنتاج قاصرة على مطبخ واحد طوال السنوات الماضية يديره المنتج تامر مرسى.

وبعث الاجتماع برسائل طمأنينة للعاملين بالمشروع وشركاتها عبر تدشين صندوق للعاملين بالإعلام يتم إطلاقه قريبا بالتعاون مع الهيئات والنقابات الفنية والإعلامية، ما يعني أن عبدالله يريد كسب ود العاملين لإحداث التطوير وواد مخاوف التسريح.

كل ذلك يؤكد حنكة عبدالله الذي بدأ عمله بمخاطبة العاملين أول قبل أن يتطرق إلى تفاصيل خطط إعادة الهيكلة والحديث عن استراتيجيات طويلة المدى يصعب تحقيقها دون جهود العاملين الذين يمثلون العنصر الرئيسي في نجاح المنظومة الإعلامية.

كسرت الرسائل الأولى لعبدالله رهبة خطة طرح أسهم الشركة في البورصة، وما يترتب عليها من محاسبة مستمرة من حملة الأسهم خلال الجمعيات العامة التي تعقد سنويا، وما سوف يستتبعها من قرارات تقضي إلى تغييرات دائمة، ليس فقط في هيكل إدارة الشركات لكن الأمر قد يطل تخفيف أعداد العاملين.

ولأن عبدالله يرغب في تسريع وتيرة مهمته أعلن عن البدء الفوري في تطبيق آليات الحوكمة في جميع إجراءات الشركة وقراراتها لتعزيز الرقابة المالية والإدارية وضخمة التمويلية وفق خطط التطوير التي تضم تأسيس قناة إخبارية إقليمية، ولا يمكن أن يتم الاعتماد فقط على الاقتراض فانتها خلال السنوات الماضية.

في البورصة، ما يحتاج إلى طبيعة خاصة لهيكلها ومركزها المالي والشركات التابعة لها.

ويقول خبراء إن اختيار عبدالله لهذه المهمة خطوة جيدة، حيث عكف خلال السنوات الماضية على إعادة هيكلة البنك العربي الأفريقي الدولي الذي كان يرأس مجلس إدارته، لبدء طرح أسهمه في البورصة، وفق خطة أعدتها الحكومة تهدف إلى طرح عدد من الأصول التي تمتلكها في سوق المال لزيادة مواردها.

يمتلك البنك المركزي المصري والهيئة العامة للاستثمار بالكويت حصة تصل لنحو 49.37 في المئة لكل منهما، ما جعله يملك خبرات عملية تؤهله للقيام بمهمة الطرح. وامتلك البنك أيضا شركة لإدارة صنایع الاستثمار العاملة في البورصة وإعادة هيكلة الشركات وتقييمها، بالتالي فإن الاختيار جاء مدروسا بعناية. إمعانا في هذه التوجه تم ضم أشرف سلمان وزير الاستثمار الأسبق إلى مجلس إدارة المتحدة للخدمات الإعلامية، والذي بدأ حياته في البنك العربي الأفريقي وعمل مع عبدالله لسنوات قبل أن يؤسس شركة خاصة تعمل في نشاط التداول وإعادة هيكلة الشركات في البورصة، وبعدها قفز على حقيبة وزارة الاستثمار.

كيان ممول من الشعب

من الواضح أن الدولة المصرية لديها رغبة في تمويل عمليات التطوير المرتقبة للمتحدة بعيدا عن البنوك وفوائد القروض التي تثقل كاهل الشركة، وتفضل الاكتتاب في البورصة، وطرح الأسهم على الأفراد، لتصبح فضائيات المتحدة وصحفها الورقية ومواقعا الإلكترونية أول كيان إعلامي يتم تمويله من الشعب.

يبدو هيكل الشركة المتحدة معقدا للغاية حيث تمتلك 48 شركة وعلامة تجارية من بينها مؤسسات صحافية ومواقع إخبارية، ومنصات و"واتش ات" وزاجل، وشركات تسويق حقوق رياضية وتطوير، و14 قناة تلفزيونية وست محطات راديو.

تحتاج هذه التركيبة إلى قدرات تمويلية ضخمة وفق خطط التطوير المرتقبة والتي تضم تأسيس قناة إخبارية إقليمية، ولا يمكن أن يتم الاعتماد فقط على الاقتراض

لكن النتيجة جاءت مختلفة تماما. حيث تم ترشيحه للعمل في منصب مساعد أول لمحافظ البنك المركزي، في خطوة لم تكتمل فصولها، على الرغم من أن المنصب تم استحداثه لأول مرة في هيكل البنك المركزي المصري.

انتقلت خلفات طارق عامر مع عزالعه إلى إقالة الأخير، بحكم السلطات التي يمنحها قانون البنوك الجديد لرئيس البنك المركزي بوصفه الرقيب على أداء الجهاز المصرفي. جاهد البنك المركزي سنوات ليحصل على هذه السلطة بموجب نص قانوني يمنح محافظ البنك المركزي حق عزل رؤساء البنوك، وفق تعديلات قانون البنوك الجديد الذي صدر في مارس 2016، ونصت على ألا تزيد مدة عمل الرؤساء التنفيذيين للبنوك العامة والخاصة عن تسع سنوات، متصلة أو منفصلة.

القرار الذي وصفه مصرفيون بأنه كان يستهدف عبدالله وعزالعه أثار ضجة كبرى على الساحة المصرفية لأنه سمح للبنك المركزي بالتحكم في الإدارة التنفيذية للبنوك الخاصة بغض النظر عن موافقة الجمعية العامة والمساهمين في راسمائها.

علاقات عبدالله كانت مزيجا بين الاقتصاد والسياسة، حيث شغل رئاسة اللجنة الاقتصادية في الحزب الوطني الحاكم خلال عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك التي كان رئيسها مقربا من نجلة جمال، وعقب ثورة 25 من يناير 2011 أكد أن عمله في الحزب الوطني كان مقتصرا على النشاط الاقتصادي ولم يخرط في أمور السياسة.

ولعل الخبرة التي راكمها الرجل كانت دافعا لاختياره لقيادة دفة الشركة المتحدة خلفا للمنتج تامر مرسى الذي يفكر للمؤهلات الاقتصادية العميقة، ويقوم عبدالله بالوصول إلى الهدف المحوري الخاص بإصلاح المؤشرات المالية للشركة التي عجزت الإدارة السابقة عن إنجازها، خاصة أن الشركة تحتاج إلى تحقيق أرباح خلال السنوات الثلاث المقبلة لتتمكن من الإبراج بنجاح في البورصة المصرية.

تكشف تشكيلة مجلس إدارة الشركة عمق الرغبة في تنوع مصادر تمويل المتحدة بطرق غير تقليدية، ويتسق هذا التوجه مع الإعلان عن طرح نحو ثلث أسهمها

بمجال المعاملات الدولية وأسواق العملات والمال وال عقود الإجلة، ثم عاد إلى الجامعة الأميركية بعد عشر سنوات ليحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وعمل عضوا بهيئة تدريسي بـدوام جزئي بها وأصبح عضوا في المجلس الاستشاري الاستراتيجي لكلية إدارة الأعمال بالجامعة نفسها.

ما لا يعرفه كثيرون أن عبدالله أحد المالبين العرب المودين الذين عملوا في مجلس إدارة معهد التمويل الدولي، وتم انتخابه لسنت متتالية في الفترة من عام 2006 وحتى 2012، ما يعد استثناء لقاعدة الانتخاب لفترة لا تزيد عن سنتين.

كما شغل عضوية مجالس إدارات في عدد من المؤسسات، منها معهد التمويل الدولي، والمجلس الاستشاري للأسواق الناشئة، والبنك المركزي، والبورصة المصرية و عدة شركات كبيرة، منها غيور أوتو وكوكاكولا وإنديفور مصر والمصرية للاتصالات وأوراسكوم للإنشاءات والمجلس الوطني للمنافسة.

الخطة الإصلاحية التي برز فيها اسمه كانت مرحلة فاصلة في تاريخ النظام المصرفي المصري، بعد أزمت ما يعرف بـ"نواب القروض" الذين حصلوا على قروض ولم يتمكنوا من سدادها للبنوك، والتي أثرت على المراكز المالية لعدد منها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ومنها اكتسب عبدالله خبرات إدارة الكيانات التي تعاني من تشوهات مالية والعمل على إخراجها من عثرتها.

اكتسبت شخصيته زخما بعد الخلافات التي نشبت منذ عامين بينه وبين محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر، وافضت في النهاية إلى رحيله من رئاسة البنك العربي الأفريقي الدولي في صمت، بعد فترة من الشد والجذب مع عامر. وأثر خلالها عبدالله الانسحاب وعدم الدخول في مواجهة ممتدة، وتعامل كرجل دولة رفيع المستوى، وهو ما زاد من رصيده في المؤسسات الرسمية التي بدأ اختيارها له على رأس الشركة المتحدة كأنه مكايده لعامر الذي تعمل زوجته وزيرة الاستثمار السابقة في الشركة المتحدة نفسها، وكانت تحتل منصبا رفيعا بها.

تفجرت الخلافات التي ظلت مكتومة لسنوات بين الطرفين بعد أن وجه قطاع التفتيش والرقابة بالبنك المركزي عددا من الانتقادات لإدارة حسن عبدالله للبنك، وهو نفس السيناريو الذي حدث مع هشام عزالعرب الرئيس السابق للبنك التجاري الدولي.

بين الاقتصاد والسياسة

يصفه المقربون منه بأنه قليل الكلام، يؤمن بمبدأ الكلمة مسؤولة، الأمر الذي منح هبة الصامتين، مع أنه إذا تحدثت ينصت له الجميع لما يملكه من رؤية ومعرفه وخبرة وقدره فائقة على التوقعات في مجاله المصرفي.

قلل الغموض الذي يحيط بالرجل من حجم الانتقادات المتوقعة في مثل هذه الحالات، ومنحه عزوفه عن الكلام فرصة لترتيب أوراقه داخل الشركة عقب ارتفاع الرهانات عليه، فهو رجل اقتصاد وجاء في مهمة إنقاذ كيان استثماري كبير. وتتزز مقومات نجاح عبدالله المولود عام 1960 بمساهمته في خطة الإصلاح عام 2003 لإنقاذ الجهاز المصرفي المصري من الصعوبات المالية، وأبرزها القضاء على أزمة الديون المتعثرة ودهور البنية التحتية وضعف رؤوس الأموال.

حصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية بالقاهرة عام 1982، وبدأ حياته في القطاع المصرفي



محمد حماد
صحافي مصري

أثار اختيار المصرفي المصري حسن عبدالله رئيسا للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية مؤخرا الكثير من الجدل في أوساط مختلفة، بين مؤيد للخطة كحداثة لإنقاذ الشركة من التدهور وبين رافض لها، لأن الرجل جاء من خارج سوق الإعلام، ما يجعله يواجه تحديات كبيرة، فالشركة التي يرأس مجلس إدارتها تسيطر على نصيب الأسد في سوق الدراما والقنوات الخاصة والصحف والمواقع الإخبارية.

شخصية غامضة

دفع فضول المعرفة تصدر عبدالله محركات البحث أملا في التقاط معلومات حول شخصية من يقود أكبر شركة للإعلام في مصر، فلم يجدوا الكثير من التفاصيل عنه، وبدأ شخصية غامضة للبعض إلى حد بعيد، لأنه كمصري كبر كان لا يميل إلى الظهور في وسائل الإعلام، وحتى الأزمات التي كان طرفا فيها التزم في غالبيتها الصمت، ما جعل عملية توقع تصرفاته صعبة لمن سمعوا عنه فقط.

عبدالله يرغب في تسريع وتيرة مهمته، لذلك أعلن عن البدء الفوري في تطبيق آليات الحوكمة في جميع إجراءات الشركة وقراراتها لتعزيز الرقابة المالية والإدارية للوصول إلى غاية طرح أسهم الشركة في البورصة المصرية

يصفه المقربون منه بأنه قليل الكلام، يؤمن بمبدأ الكلمة مسؤولة، الأمر الذي منح هبة الصامتين، مع أنه إذا تحدثت ينصت له الجميع لما يملكه من رؤية ومعرفه وخبرة وقدره فائقة على التوقعات في مجاله المصرفي.

قلل الغموض الذي يحيط بالرجل من حجم الانتقادات المتوقعة في مثل هذه الحالات، ومنحه عزوفه عن الكلام فرصة لترتيب أوراقه داخل الشركة عقب ارتفاع الرهانات عليه، فهو رجل اقتصاد وجاء في مهمة إنقاذ كيان استثماري كبير. وتتزز مقومات نجاح عبدالله المولود عام 1960 بمساهمته في خطة الإصلاح عام 2003 لإنقاذ الجهاز المصرفي المصري من الصعوبات المالية، وأبرزها القضاء على أزمة الديون المتعثرة ودهور البنية التحتية وضعف رؤوس الأموال.

حصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية بالقاهرة عام 1982، وبدأ حياته في القطاع المصرفي